لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة كما عند الفلاسفة والطبايعيين وارادة
ان الذات الازلية القايمة بها القدرة الازلية تؤثر في الممكنات ايجادا او
اعداما على وفق ما تعلقت به ارادتها فان قلت فيلزم المجاز في التعريف
قلت نعم لكنه مشهور بين القوم والحاصل ان تعلق الارادة
على وفق تعلق وتعلق القدرة باحد طرفي كل مقدور بعد استوا نسبتها اليهما
على وفق تعلق الارادة صرح به السعد وغيره فما علم تعالى انه يكون على صفة
كذا في زمان كذا مثلا تعلقت ارادته تعالى بتخصيصه على وفق ما علمه فتعلقت
قدرته تعالى بايجاده على وفق ما خصصته الارادة وهكذا في جانب الاعدام
فان قلت يلزم من اخذ المقدور في تعريف القدرة الدور قلت
ستعرف جوابه عند التعرض لتعريف العلم فان قلت هلا اكتفى بالعلم
مخصصا فتوثر القدرة على وفقه قلت ستعرف جوابه ان شا الله
تعالى في محله فان قلت فهل بين هذه التعلقات ترتب زماني
قلت اما بحسب التعلق الازلي القديم فلا ترتب كما لا يخفى واما بحسب
التعلق التنجيزي الحادث فالترتب بين تعلق العلم وبين تعلقي الارادة
والقدرة ممكن واما بين تعلقي الارادة والقدرة فلا يتصور الترتيب
الا بحسب اعتبار العقل لا بحسب الخارج والا لزم تاخر المراد عن آن
تعلق الارادة به وهو ممنوع لما ستعرفه ان شا الله تعالى واراد بهذه
الصفات ما ذكر مع تعرضه بعد هذا للقادر وبقية المشتقات الاتية
صريح في انها زايدة على الذات لا كما يقوله المعتزلة من نفي القدرة
وقادريته تعالى عندهم انما هي بذاته لا بصفة زايدة على ذلك وقدم
بيان فساده وانها غير متحدة بذاته تعالى والا لزم اتحاده تعالى بها
فيكون الكثير عين القليل او الكل عين جزيه وهو لا يعقل وبيان ان
القدرة والذات حقيقتان اثنتان فلو اتحدتا اي صارتا واحدا لزم
ما ذكر بالضرورة احتج المعتزلة على امتناع كون الباري تعالى قادرا
بقدرة زايدة على ذاته بانه لو كان كذلك لما كان قادرا على خلق الاجسام
واللازم باطل وانما بيان الملازمة من وجهين احدهما ان عدم
صلوح قدرة العبد لخلق الاجسام حكم مشترك لا بد له من علة مشتركة
وما هي الا كونها قدرة فلو كان للباري ايضا قدرة لكانت كذلك وثانيهما
ان قدرة الباري تعالى على تقدير تحققها اما ان تكون مماثلة لقدر العباد
فيلزم ان لا تصلح لخلق الاجسام لان حكم الامثال واحد واما ان تكون
مخالفة لها وليست تلك المخالفة اشد من مخالفة قدر العباد بعضها
لبعض ومع ذلك لا يصلح شي منها لخلق الاجسام فكذلك التي تخالفها
هذا القدر من المخالفة واجيب بانا لا نسلم بانه لا بد للحكم

المشترك

١١٥

المشترك من علة مشتركة بل يجوز ان يعلل بعلل مختلفة اذ لا يمتنع اشتراك
المختلفات في لازم واحد فهاهنا يجوز ان يعلل عدم صلوح قدر العباد لخلق الاجسام
بخصوصياتها ولو سلم فلا نسلم انه لا مشترك بينهما سوى كونهما قدرة لجواز
ان يكون امرا اخص من ذلك بحيث يشمل قدر العباد ولا يشمل قدرة الباري
ولا نسلم ان مخالفة قدرة الباري لقدر العباد ليست اشد من مخالفتها
فيما بينها لجواز ان تنفرد بخصوصية لا توجد في شي منها فتصلح بها لخلق
الاجسام دونها تتمة اعلم ان للقدرة عند المحققين
بالمقدور تعلقين معنوي لا يترتب عليه وجود المقدور بالفعل بل هو
ممكن من القادر ايجاده لو قدر او تركه فيه وهذا التعلق لازم للقدرة
قديم بقدمها ونسبته الى الضدين على السوا وتنجيزي يترتب عليه وجود
المقدور او عدمه لو قدر وجوده او عدمه وتوقفه على التاثير دليل على
انه اراد الثاني لا الاول تتميم على طريقة الماتريدية القايلين
بزيادة صفة التكوين على القدرة ينبغي حذف ما يفيد التاثير من اراد
الاول على ما ستقف عليه بعد ان شا الله تعالى ثم عطف على الوجود
ايضا بحرف العطف الساقط للضرورة قوله وواجب له تعالى ارادة ارادة
ويرادفها المشيئة عندنا قال السعد وهي صفة قديمة لله تعالى
تقتضي تخصيص الممكنات بوجه دون وجه وفي وقت دون وقت وعلم من
عطفها على القدرة مغايرتها لها وعدم اغنا القدرة وذلك لوجهين
احدهما ان الممكنات نسبتها الى قدرته تعالى على حد السوا فلو اختصت
بوجود بعضها دون بعض لزم العجز وثانيهما ان القدرة شانها التاثير
بالايجاد او الاعدام والموجد من حيث هو موجد غير المرجح من حيث هو
متوقف الايجاد على الترجيح من حيث هو ترجيح فاذن لا بد لتخصيص
بعض الممكنات بالوقوع دون مقابله من صفة اخرى تصلح له وليس
الصالح له الا صفة الارادة اذ لا يلزم نقص في قولنا اراد الله تعالى
وجود هذا الممكن ولم يرد وجود هذا الممكن الاخر بل اراد عدمه بل
ذلك دليل على غاية الكمال فان تصرفه جل وعلا في الممكنات بمحض
الارادة والاختيار لا باعث على ممكن منها ولا اكراه ولا اجبار كما
قال تبارك وتعالى وربك يخلق ما يشا ويختار ولو قلت قدر الله
تعالى على هذا الممكن الموجود ولم يقدر على مقابله لكان فاسد المعنى
من لزوم نقيصة العجز واما ساير الصفات كالعلم والكلام والسمع
والبصر فلا يصح التخصيص بها لان التخصيص تاثير وتلك
الصفات ليست موثرة في متعلقاتها انتهى وانول اما نسبة
القدرة الى الكل فشي ظاهر لم ينكره احد واما كون تعلق العلم تابعا

Copyri ng S niversity